United Nations الأمم المتحدة

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

كلمة معالي الدكتور عبدالله معتوق المعتوق

في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى حول اللاجئين والمهاجرين

الاتفاق العالمي نحو مشاركة المسئولية حول اللاجئين ، احترام القانون الدولي

المائدة المستديرة الرابعة

Global compact for responsibility sharing for refugees, respect for international law

نيويورك - 19**سبتمبر** 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني أن أمثل في هذا الاجتماع قطاعا عريضا من المنظمات الإنسانية غير الحكومية في العالم العربي والإسلامي ، وأن أتحدث إليكم أيضا بصفتي مبعوثا للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ، لأبين لكم حجم المأساة التي يعيشها ملايين اللاجئين والنازحين من دول سوريا والعراق واليمن والصومال وفلسطين وبورما وأفريقيا الوسطى وغيرها بفعل النزاعات والحروب.

نحن نعرف أن كلمة لاجئ ارتبطت تاريخيًّا بفكرة الحماية ، وقد استقر العرف على أن هذا اللاجئ إما أن يحظى بحماية الدولة التي يلجأ إليها ، أو تتولى الوكالات الاممية المتخصصة أمره وفق الأعراف والقوانين الدولية.

إن منطقة الشرق الأوسط ومحيطها هي المنطقة الأكثر سخونة في العالم ، والأكثر تصديرا لملايين اللاجئين والنازحين ، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولى إيلاء هذه القضية اهتماما خاصا عبر معالجات حقيقية وتطبيقات جادة للقانون الدولي الإنساني وإلا فالوضع الإنساني يهدد بالانفجار.

وعلينا أن ندرك إنه في ظل استمرار هذه القضايا دون حلول ، فالأمر ينذر بخطر داهم وعظيم على صعيد قضايا الأمن والإرهاب والعنف والتطرف ، وقد نجد أنفسنا أمام كارثة شاملة من الصعب احتواء تداعياتها.

إذا علينا النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية تتحتم معالجتها ضمن إطار دولي يضمن تضافر جهود الأسرة الدولية ، خاصة أن عدد اللاجئين بلغ نحو 65.3 مليون

شخص مع نهاية عام 2015 ، أي بزيادة 5 ملايين شخص خلال عام واحد ، فضلا عن أن هذا العدد منتشر في جميع أنحاء العالم.

وقد رأينا ان أعدادا كبيرة من اللاجئين فرت من مناطق الصراعات الى الغرب بحثا عن بيئة أكثر امنا واستقرارا ، وبدأت هذه القضية تؤرق العديد من الدول.

في مطلع شهر سبتمبر الجاري كنت أترأس الاجتماع الثامن لمجموعة كبار المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، في بلدي الكويت بمشاركة الأمم المتحدة والبنك الدولي وقد حرصنا في هذا الاجتماع على مشاركة الدول التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين وهي تركيا والأردن ولبنان ومصر والعراق .

وقد عكس ممثلو هذه الدول وضعا مأساويا وكارثيا للاجئين ، تعجز الكلمات عن وصفه سواء على صعيد المأوى أو الخدمات التعليمية والصحية ، أو تأثير هذه القضية على اقتصاديات هذه الدول ، بما يجعلها عاجزة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين.

حتى لا أطيل عليكم إنني أحب أن أؤكد عددا من النقاط :

أولا: رغم أهمية العمل الإنساني ، إلا إنه ليس حلاً في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للاجئين خاصة الأطفال والنساء وكبار السن ، فهو في تقديري مجرد اسعافات أولية غير أنها ضرورية وملحة لتخفيف حدة الأزمات الإنسانية.

ثانيا: في الوقت الذي نجتمع فيه هنا وهناك لوضع حلول لقضية اللاجئين وتنظيم مؤتمرات المانحين لدعم وضعهم الإنساني ، مازالت الصراعات قائمة ، ومن المؤسف أن بعض

الدول الفاعلة في المجتمع الدولي أطراف في هذه الصراعات التي لا تتوقف يوميا عن انتاج آلاف اللاجئين والنازحين والمحاصرين كما في الحالتين السورية واليمنية.

ثالثا: لابد من تنفيذ القرارات الدولية في مناطق الصراع ووقف استهداف المنشآت المدنية والطبية والخدمية لتخفيف معاناة الشعوب المنكوبة ، والعمل على إعادة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم ، وإدماجهم في مجتمعاتهم ومساعدتهم على تجاوز الظروف التي عاشوها خلال رحلة التشرد واللجوء نفسيا وإنسانيا.

رابعا: أدعو الأسرة الدولية على العمل الجاد على إنشاء مناطق آمنة للاجئين ، في مناطق الصراع ، فلو أقيمت على سبيل المثال مناطق حظر للطيران في بعض الأماكن الآمنة في سوريا لأدى ذلك الى التخفيف من حدة أزمة اللاجئين ، وكذلك تخفيف العبء عن الدول المضيفة.

خامسا: لما كان النازح والمحاصر لا يختلف حكمه عن اللاجئ في تقديرنا ، لابد من إقامة ممرات إنسانية دائمة إلى المناطق المحاصرة من قبل أطراف النزاع لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية تطبيقاً لنصوص القانون الدولي الإنساني.

سادسا: اللجوء ما زال ينظر إليه من قبل العديد من دول العالم وخصوصا دولة اللاجئ التي فر منها إلى دولة أخرى قبلته أو ساعدته على اللجوء على انه عمل غير ودي وتنظر إليه بشك وريبة ويفسر بعض الأحيان على انه عمل عدائي ، وهذا غير صحيح بمقتضى القوانين الدولية.

سابعا: اللاجئ له حقوق اجتماعية ومدنية ، مثل الحق في العلاج والتعليم والعمل والحق في الحصول على حماية حياته وأمنه ، لكن بعض البلدان للأسف لا تحترم هذه الحقوق إما لعدم احترامها الكامل لحقوق الإنسان وإما لضعف قدراتها الاقتصادية والمادية وإما لنقص في قوانينها وآلياتها للحماية.

وختاما أشكركم على حسن استماعكم ، متمنيا لكم التوفيق والسداد